

الرقم: د.ش.م/2018/53
التاريخ: 2018/5/10

للإيضاح
* بورصة عمان
* نسخة الم/دائمي لاسم -

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم

السيد عمر
السيد سوان
0/13

تحية واحتراماً وبعد؛

إحاقاً لدعوة حضور اجتماع الهيئة العامة وغير العادي لشركة البنك الأهلي المساهمة العامة المحدودة والواردة إليكم بتاريخ 2018/4/8.

أرجو أن أرفق لكم طياً نسخة من محضر وقرارات الاجتماع العادي وغير العادي اللذان عقدا بتاريخ 2018/4/30، حيث تمت المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي من قبل دائرة مراقبة الشركات بتاريخ 2018/5/9، وسيتم إرسال محضر الاجتماع غير العادي المصادق عليه بعد استكمال كافة الموافقات الرسمية عليه حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام



سعد المعشر
رئيس مجلس الإدارة

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الادارية / الدبوان
١٣ أيار ٢٠١٨
الرقم التسلسلي
الجهة المختصة
.....

نسخة: 

- السادة بورصة عمان المحترمين
- السادة دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال المحترمين
- ملف شؤون المساهمين

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة البنك الأهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة
المنعقد في فندق شيراتون عمان النبيل
في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/04/30
(الاجتماع الثاني والستون)

استنادا الى دعوة مجلس ادارة البنك الاهلي الاردني وعملاً بأحكام المادتين 169 و 171 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته عقدت الهيئة العامة لشركة البنك الاهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي الثاني والستون في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/04/30 في فندق شيراتون- عمان النبيل / للنظر في جدول الاعمال التالي :

1. تلاوة وقائع محضر الاجتماع العادي السنوي السابق للهيئة العامة الذي عقد بتاريخ 2017/04/30.
2. مناقشة تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك عن عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018.
3. تلاوة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017.
4. مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها.
5. الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة 5% نقداً ، و 5% أسهم مجانية وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة وذلك كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية .
6. تلاوة تقرير موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.
7. ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
8. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2018 للأردن وفلسطين وقبرص وتحديد بدل أتعابهم.
9. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يكون هذا الاقتراح بموافقة 10% من حملة الأسهم الممثلة في الاجتماع.

الاجراءات :

- أ. عملاً بأحكام المادتين (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع مندوب عطفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم (م ش 5456/1/6/1) تاريخ 2018/04/26 وذلك بناءً على دعوة مجلس الادارة ، كما حضر كل من السيد احمد شتيوي / ممثل السادة ديلويت اند توش (الشرق

اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2018/4/30

ثم طلب السيد مندوب مراقب عام الشركات البدء في بحث الامور المدرجة على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي وفقاً لتسلسل ورودها:

البند الاول : تلاوة وقائع محضر الاجتماع العادي السنوي السابق للهيئة العامة الذي عقد بتاريخ 2017/04/30.

طلب السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة من الدكتور ميشيل نعمان / أمين سر المجلس / كاتب الجلسة قراءة وقائع محضر الاجتماع السابق .

اقترح المساهمين عدم قراءة المحضر والاكتفاء بقراءة القرارات فقط، ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع .
قرأ كاتب الجلسة قرارات الاجتماع السابق للهيئة العامة العادي الحادي والستون الذي عُقد في تمام الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الاحد الموافق 2017/4/30 وحسب الآتي :

1. المصادقة على محضر وقرارات الاجتماع السنوي السابق للهيئة العامة الذي عُقد بتاريخ 2016/4/27.
 2. المصادقة على تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك عن عام 2016 والخطة المستقبلية لعام 2017.
 3. المصادقة على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2016.
 4. المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 .
 5. الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة 5% نقداً و 5% اسهم مجانيه على المساهمين وذلك من الأرباح المدورة كل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية.
 6. الموافقة على إقرار تعيين كل من الدكتور أمية صلاح "علاء الدين" طوقان والدكتور طارق محمد خليل حموري أعضاء في مجلس الإدارة بدلاً من الأعضاء المستقيلين، ولغاية انتهاء الدورة الحالية للمجلس.
 7. ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2016/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
 8. انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة الجديدة 2017-2021.
 9. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2017 للأردن وفلسطين وقبرص وتحديد بدل الأتعاب.
 10. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يكون هذا الاقتراح بموافقة 10% من حملة الأسهم الممثلة في الاجتماع.
- وقد ذكر كاتب الجلسة انه بالاجتماع السابق صدرت القرارات التالية :
- اقرت الهيئة العامة المصادقة على محضر وقرارات الاجتماع السنوي السابق للهيئة العامة الذي عُقد بتاريخ 2016/04/27 .

- أقرت الهيئة الموافقة على دمج البنود 2، 3، 4، 5 من جدول الاعمال مع بعضها البعض .
 - أقرت الهيئة العامة بإجتماعها العادي السنوي وبالإجماع الموافقة على تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك للعام 2016، والخطة المستقبلية للعام 2017 وإقرار الميزانية العمومية للبنك كما هي بتاريخ 2016/12/31، وكذلك الموافقة على توزيع ارباح نقدية بواقع 5% نقداً وكذلك 5% اسهم مجانية والتي تم مناقشتها وإقرارها في اجتماع الهيئة العامة غير العادي الذي تلى هذا الاجتماع ، وذلك من الارباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة، وكذلك الموافقة على ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 2016/12/31 وفقاً لاحكام القانون .
 - اقرت الهيئة العامة المصادقة على تعيين كل من معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان والدكتور طارق محمد خليل حموري كأعضاء في مجلس الادارة بدلاً من الاعضاء المستقيلين.
 - الموافقة على انتخاب مجلس الادارة وفقاً للمقترح المذكور للدورة الجديدة 2017-2021.
 - الموافقة على انتخاب مكتب ديلويت اند توش - الاردن وكذلك مكتب تدقيق الحسابات ارنست اند يونغ للعام 2017 للاردن وفلسطين وقبرص وتفويض مجلس الادارة لتحديد بدل الاتعاب المالية لكل منهما.
- شكر السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة الدكتور ميشيل نعمان كاتب الجلسة وسأل اذا كانت هناك أية ملاحظات وحيث لم يكن هنالك اية ملاحظات صادقت الهيئة العامة بالإجماع على محضر الاجتماع العادي السنوي السابق للهيئة العامة الذي عقد بتاريخ 2017/04/30.
- البند الثاني: مناقشة تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك عن عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018.
- حيث تلى السيد رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة التقرير وقال :
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
- الفاضلات والسادة مساهمي البنك الأهلي الأردني ، عطوفة مندوب مراقب الشركات، أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ، عطوفة ممثل البنك المركزي الأردني، سعادته ممثل شركة ديلويت، سعادة ممثل شركة Ernst & Young، سعادة السادة أعضاء مجلس الادارة، الفاضلات والسادة الضيوف الحضور ،
- ٩ . أيار ٢٠١٨
- تحية اعتزاز واحترام وتقدير،
- يشرفني بأن افف بين يديكم وقد مضى على الاجتماع العام الخامس والعشرين للبنك الأهلي الأردني - مؤسسة - مؤسسكم البنك الأهلي الأردني - التي وثقت بها واستثمرتم فيها، فكانت اهلا لثقتكم، ولنعود اليكم بعد هذه الفترة لنضع الحقائق امام ايديكم وكلنا ثقة بانكم لمستم التغيير في كافة المحاور التي وعدناكم بها.

ولكن قبل أن أبدأ بإنجازات البنك وارقامه المالية خلال العام 2017 وتطلعاتنا للمرحلة القادمة، اسمحوا لي أن أتقدم بإسمكم جميعاً من آل الفقيد حفيظ غنام والذي انتقل إلى جوار الرفيق الأعلى بأحر التعازي والمواساة بفقيدنا الذي طالما شاركنا في اجتماعات الهيئة العامة وأسهم في إضافات قيمة عبر مسيرة البنك، سائلين المولى القدير أن يتغمد الفقيد الغنام بواسع رحمته وان يلهم أهله وذويه وجميع محبيه من بعده الصبر والسلوان.

أما بعد، لقد كان عام الانطلاقة عاماً حافلاً بالإنجازات، فقد قدّمنا وبالرغم من كل التحديات التي تمر بها المنطقة والتي أثّرت على اقتصادنا الوطني، انجازات عديدة وبمدة قياسية. اسمحوا لي ان اقدم لكم اليوم ايجاز هام حول أبرز هذه الإنجازات الاستراتيجية للعام الماضي من خلال العرض القادم والذي يحتوي على ثلاثة محاور رئيسية...

المحور الأول الحاكمية المؤسسية، المحور الثاني الاستراتيجية المؤسسية، و المحور الثالث المؤشرات المالية

المحور الأول، الحاكمية المؤسسية:

فعلى صعيد مجلس الإدارة، حققنا تقدماً في تفعيل و تطوير الحاكمية المؤسسية و التي أسهمت في تعزيز دور المجلس الاستراتيجي والرقابي وترسيخ مفهوم الفصل بين مسؤوليات المجلس و الإدارة التنفيذية و تعميق العلاقة الوثيقة والتكاملية بين السلطتين. نحن نؤمن إيماناً مطلقاً بأهمية الحاكمية المؤسسية والتي تعتبر إحدى أهم آليات عملية الإصلاح الإداري الحديثة من خلال تعزيز مبادئ العدالة، والشفافية، والإفصاح ، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الأطراف بوضوح ودعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الرؤية و الاهداف و الخطة الاستراتيجية .

وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني تبني المعايير الدولية الفضلى للحاكمة المؤسسية و لذلك قمنا خلال عام 2015 بالتعاقد مع شركة ديلويت اند توش لتقييم مدى التزام المجلس بتعليمات الحاكمية المؤسسية ضمن محاور متعددة و التي تتكون من الممارسات الدولية الفضلى و لمقارنة بيئة الحاكمية المؤسسية في البنك الأهلي بأكبر و اعرق مؤسسات مالية في العالم. دعوني أن أقدم لكم نموذج نضوج الحوكمة لشركة ديلويت...

في هذا النموذج، لو كانت نتيجة تقييم نضوج الحوكمة من بين 0 الى 1، يعتبرون ديلويت ان ممارسات الحوكمة لا

تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية 1 الى 2، تكون الممارسات الحالية تتطلب تحسينات كبيرة من اجل ان تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية

ولو كانت النتيجة من بين 2 الى 3، تكون الممارسات الحالية تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية

ولو كانت النتيجة من بين 3 الى 4، تكون الممارسات الحالية تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية

ولو كانت النتيجة من بين 4 الى 5، تكون الممارسات الحالية تتفوق على الممارسات الفضلى الدولية

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / مصادقة على الحالة
تتطلب تحسينات كبيرة من اجل ان تتوافق مع
٢٠١٨ ٠٩
٢٠١٨ ٠٩
تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية
تتطلب تحسينات كبيرة من اجل ان تتوافق مع
تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية
تتطلب تحسينات كبيرة من اجل ان تتوافق مع
تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية

و بعد المراجعة الحثيثة بسنة 2015، كانت نتيجة التقييم للبنك الأهلي تقريبا 1.9، أي انها كانت الممارسات تتطلب تحسينات كبيرة من اجل ان تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية... هذه النسبة تعتبر متدنية على المستوى الدولي و لو أنها كانت ضمن المعدل للبنوك المحلية في ذلك الحين... وللارتقاء بمستوى نضوج الحوكمة قمنا وبالتعاون مع المستشار بتحديد عدد كبير من المشاريع و السياسات متوسطة و طويلة الامد التي يجب تنفيذها على مستوى سلطات المجلس و الجهاز التنفيذي، الامر الذي تطلب بذل جهود غير مسبقة من قبل السلطتين خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و بكل تأني و دقة و مهنية و التزام... و يُسرني اعلامكم اليوم بأنه قام المجلس بالتعاقد مع شركة ديلويت اند توش و لمرة أخرى بسنة 2018 لتقييم بيئة الحاكمية للبنك الأهلي بعد فترة التصويب و كانت نتيجة التقييم تُشير الى تحسن كبير جدا و بفترة زمنية غير مسبقة ، حيث ارتفع معدل النضوج الى ٣,٩ تقريبا، اي ان الممارسات الحالية تتوافق تماما مع الممارسات الفضلى الدولية، علما بان هذا التقييم افرز عدد إضافي ايضا من المبادرات التي قريبا و بهمة أعضاء مجلس الادارة ستجعل بيئة الحاكمية في البنك تتفوق على الممارسات الفضلى الدولية.

وهنا ارجوا ان أقدم آخر الشكر والامتنان والتقدير الى أصحاب المعالي و السعادة أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الكرام وايضا الى أمانة سر المجلس والذين بجهودهم اللامتناهية والصابرة والمثابرة والمشاركة سطوروا نجاحا تاريخيا وقياديا وغير مسبوقا في تطوير بيئة حوكمة مميزة تضاهي احسن البنوك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

المحور الثاني، الاستراتيجية المؤسسية:

كلنا نعلم بان الشركات و المؤسسات في القطاع الخاص تلعب دورا محوريا و رئيسيا في تنمية و تطوير الاقتصاد، و لكن هل دور الشركات محصور فقط بتحقيق الربحية من خلال تطوير التنافسية و لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة؟ ام هل يوجد دور اعمق و شمولي اكثر لوجود الشركات و الذي قد يتطلب منها توسعة آفاقها لتقديم قيمة مضافة عالية لكل الجهات المعنية بها بهدف تعظيم الاثار الإيجابية على المجتمع و البيئة و الاقتصاد؟ نحن نعتقد بأنه يوجد علاقة طردية بين تعزيز القدرة التنافسية للشركات من جهة وصحة وحيوية المجتمعات التي تعمل بها من جهة اخرى، و الاعتراف بهذه العلاقة الطردية بين العامل المجتمعي والعامل الاقتصادي والاستفادة منها تولد القدرة بالتأكيد على إطلاق الموجة القادمة من النمو المحلي و العالمي والتي تؤدي بالضرورة الى ازدهار المجتمع.

ومن هذا المنطلق نفتخر بان نقدم لكم استراتيجية البنك الأهلي الجديدة والتي من خلالها أطلقنا ولأول مرة على الصعيد المحلي نموذج للازدهار المشترك والمنبثق عن رؤية البنك والذي يراعي كافة الجهات المرتبطة به (والذين يطلق عليهم ذوي المصلحة بالبنك) وهم (العلاء، الموظفين، السلطات الرقابية، المجتمع والمساهمين) حيث تم ربط هذا الإطار بمعايير واضحة قابلة للقياس بحيث نضمن تحقيق أعلى مستوى من العوائد والأرباح للشركاء من هذه الأطراف وبشكل متوازن وفعال ومؤثر. ويمكن ايجاز تلك المعايير على النحو التالي:

٢٠١٨

للعلاء، مؤشر أداء خبرة العميل Customer Experience Index
للمساهمة العامة والخاصة

تم تطوير مؤشر أداء خبرة العميل داخليا لقياس الأداء لكل نقطة من نقاط الاتصال مع العميل وذلك للوقوف على مستويات التحسن ومواطن الضعف في رحلة العميل مع البنك. هذا المعيار يتم قياسه بشكل يومي و يتيح للبنك الأهلي القدرة على تطوير السياسات و الإجراءات و الخدمات و المنتجات و الموارد البشرية بطريقة مثالية لنصل الى اعلى مستويات الرضى من العملاء على مستوى الاقليم و بأسرع وقت ممكن، هذا وقد قادنا هذا المؤشر الى تحديد عدد كبير من المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا لتحسين تجربة العميل مع البنك الأهلي الأردني وجعلها متقدمة على مثيلاتها في البنوك الاخرى بحيث يعتاد العميل هذا المستوى المتقدم من الخدمة، مما يجعل عملية استقطابه من البنوك المنافسة مهمة صعبة المنال، كما ويجعله المسوق الأول لخدمات البنك.

للموظفين، مؤشر أداء خبرة الموظف Employee Experience Index:

نجاح أي مؤسسة خدمتية مرتبط بقدرتها على استقطاب، تطوير، و الاحتفاظ بالموارد البشرية الكفؤة... و لتحقيق ذلك قمنا بتبني هذا المعيار الجديد و الذي يُستخدم في مؤسسات عالمية لقياس خبرة الموظف بهدف تهيئة بيئة عمل مميزة و محفزة تدعو الى الإنتاجية و الحرفية و الابتكار. يقوم هذا المؤشر بتقييم خبرة الموظف من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية وهي ١. محور بيئة ومحيط العمل، ٢. الثقافة المؤسسية و ٣. التكنولوجيا المستخدمة لتمكين العاملين. وترتبط هذه المحاور الثلاثة بمنظومة متكاملة قابلة للقياس تعبر عن مدى التحسن في خبرة الموظف. ساعدنا هذا المؤشر بالتعرف على الكثير من المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا لتطوير خبرة الموظف، ومن بينها السعي الى بيع و اخلاء إدارات البنك العديدة و المنتشرة حاليا على ٦ مباني و توحيد كل عائلة الاهلي بمبنى واحد ... حيث من الجدير ذكره في هذا السياق الى قيامنا بإتمام عملية شراء مبنى بالقرب من مبنى الإدارة العامة الحالي لتحسين بيئة العمل و تعزيز الثقافة المؤسسية والبيئة الرقابية.

للسلطات الرقابية، مؤشر الحاكمية المؤسسية Deloitte Governance Framework :

السلطات الرقابية وبما فيهم البنك المركزي الاردني وسلطة النقد الفلسطينية ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية يُهمهم وبالمحصلة الامثال للقوانين والتعليمات والسياسات والتي من شأنها ان تخلق بيئة عمل مناسبة وتطبيق ممارسات الحاكمية المؤسسية الدولية الفضلى والذي تم عرضه عليكم سابقا في محور الحاكمية المؤسسية.

للمجتمع، مؤشر أداء الاثر الاجتماعي Global Reporting Initiative :

ولأن رؤية واستراتيجية البنك تهدف إلى خلق قيمة مشتركة لجميع ذوي المصلحة مع البنك الأهلي الأردني ، اعتزمنا القيام بخطوة استراتيجية على الصعيد المحلي حيث اعدنا تقرير الاستدامة الأول للعام 2017 وفقا لأحدث المعايير التي طورتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative لعرض أداء البنك في كافة محاور الاستدامة - الاجتماعية والاقتصادية و البيئية - بشفافية ومصادقية عالية وبهذا نكون أول بنك في الأردن يعتمد

أحدث المعايير في تقاريره إذ تعكس هذه الخطوة توجه البنك لدمج الاستدامة في مختلف إدارته ، ورفع مستوى مشاركة البنك في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني. و سنقوم أيضا بتطوير هذا المؤشر و تعظيم أثره لترسخ أهمية دور البنك الأهلي الأردني و فعالية خدماته و منتجاته في تمكين المجتمعات المحلية.

للمساهمين، مؤشرات الأداء المالية:

وهنا نستخدم المؤشرات المالية للدلالة والتي سنقوم بعرضها الآن و لكن بالمحصلة لا بد أن ينعكس ما تم إنجازه لذوي المصالح المرتبطين بالبنك الأهلي الأردني ضمن منظومة الازدهار المشترك انعكاساً ايجابياً على المؤشرات المالية للبنك.

المحور الثالث... المؤشرات المالية

اما على صعيد النتائج المالية، فقد عَمَدَت إدارة البنك الأهلي الأردني على تطبيق حزمة من الإجراءات والخطط خلال العام 2017، بالتركيز على تعزيز مصادر الاموال وضبط الكلف وزيادة الحصة السوقية النوعية من التسهيلات الائتمانية، إضافة إلى المحافظة على نسب الملاءة والسيولة والإبقاء على السياسة المتحفظة التي ينتهجها البنك تجاه كافة أنواع المخاطر. هذا وقد شهد الاداء التشغيلي للبنك في العام ٢٠١٧ تحسناً على جميع الصيغ وعلى النحو التالي:

ارتفع اجمالي الدخل الى ١١٩ مليون دينار خلال العام ٢٠١٧ مقارنة مع ١١٦ مليون دينار للعام ٢٠١٦ وبنسبة نمو بلغت ٢,٤%

من جانب اخر شهدت المصاريف تراجعاً الى ٩٩ مليون دينار خلال العام ٢٠١٧ مقارنة مع ١٠٨ مليون دينار في العام ٢٠١٦ وذلك كحصيل لسياسة البنك التي تهدف الى تحسين كفاءته التشغيلية واستمرار ترشيقة.

من جهة اخرى واستمراراً لنهج البنك في تحسين جودة اصوله وتعزيز مركزه المالي فقد بلغت المخصصات المستوفاة للتسهيلات والعقارات المستملكة بحدود ٣٠ مليون دينار في العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٣٥ مليون دينار للعام السابق مما أدى الى رفع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الى ٧٨% في العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٦٤% للعام ٢٠١٦، هذا وبالإضافة الى ان نسبة تغطية المخصصات والضمانات ما زالت مرتفعة حيث بلغت ١٥٤% كما في نهاية العام ٢٠١٧

كما أسهمت جهود التحصيل الكفؤ الى تخفيض نسبة صافي القيدون غير العاملة الى محفظة التسهيلات الى ٧,٤% كما في نهاية العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٩,٨% في العام ٢٠١٦ علماً بان البنك لم يشهد انخفاضاً في هذه النسبة الى هذا المستوى خلال العشرين عاماً الماضية .

١٦
صافي القيدون غير العاملة الى محفظة التسهيلات الى ٧,٤%
مصدقاً/مصدقاً على الشركات
٠٩ أيار ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

وقد استطاع البنك أيضا ان يرتقي بنسبة كفاية رأس المال الى ١٤,١٪ كما في نهاية العام ٢٠١٧ مقارنة مع ١٣,٣٪ للعام ٢٠١٦ وذلك من خلال الادارة والتخطيط الجيدان لرأس ماله من خلال إصدار إسناد قرض بقيمة ٢٥ مليون دينار تستحق خلال ٦ سنوات.

هذا وقد أثمرت حصيلة الجهود أعلاه في تحقيق أرباح قبل الضريبة بمبلغ ٢٠,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٨,٢ مليون دينار للعام ٢٠١٦ وبالتزامن مع التحسن الملموس في كافة المؤشرات المالية للبنك كما هو جلي في كل ما ورد سابقا وبالرغم من كافة التحديات التي يشهدها اقتصادنا الوطني والاضطرابات التي مازال يشهدها إقليمنا. هذا ومن الجدير ذكره هنا بأن البنك حقق أرباح ممتازة جدا بالربع الأول من هذه السنة وبمقدار ١٠,٧ مليون دينار.

وختاماً، لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان والامتنان لكل من عملنا ومساهمينا الكرام على ثقتهم بنا، وعلى إيمانهم الكبير بقدرات وتطلعات مؤسستنا الرائدة، التي نفتخر بعطائنا وإنجازاتها، لنؤكد أن البنك الأهلي الأردني ماضٍ في مسيرة التغيير نحو الأفضل، وفي تعزيز الصورة المشرقة لصرحنا الوطني الكبير.

ولن يفوتني في هذه المناسبة بأن أرفع لمعالي محافظ البنك المركزي الاردني بعظيم تقديرنا وامتناننا لقيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة في إدارة القطاع المصرفي والسياسة النقدية بكل كفاءة واقتدار. وكذلك أتقدم بشكرنا وتقديرنا لمعالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية لإشرافه ورعايته للبنوك في فلسطين. والشكر موصول ايضاً لعطوفة رئيس هيئة الأوراق المالية وعطوفة مراقب عام الشركات ورجال الصحافة والاعلام الذين يقومون دائماً في دعمنا ومساندتنا ونقل رسالتنا في خدمة عملنا واقتصادنا وبلدنا.

والى أخي ورفيق مسيرتي في هذه المؤسسة سعادة الأخ محمد موسى داوود ونائبه الأخ العزيز سعادة الدكتور أحمد عوض الحسين وسائر أعضاء الإدارة التنفيذية وابنائنا العاملين كل التقدير والاعتزاز بجهودهم الفذة وعطائهم اللامتناهي في تحقيق كل سبيل النجاح في مسيرة هذا الصرح الكبير.

ولن أنسى شركائي في العمل أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة الذين قاموا وبشئى الوسائل والإمكانات بدعم هذه المؤسسة لثرتي بأعمالها وتسير بخطى ثابتة نحو النجاح وتعود للمكانة التي تستحق فتكون بالمقدمة كما كانت عليه في العقود السابقة.

داعياً الله العلي القدير، أن يمد بعظم ملكنا سيد البلاد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم راعي مسيرتنا وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله وأن يمد جلالته بالقوة والإيمان نحو المزيد من الازدهار وأن يديم الخير والامن والأمان على مملكتنا بجهود قواتنا المسلحة وإحزنتنا الأمنية الباسلة.

٢٠١٨

شركات المساهمة العامة والخاصة

واقترح رئيس المجلس / رئيس الجلسة الانتقال الى البند التالي واقترح دمج مناقشة البنود 4,3,2 من جدول الاعمال لارتباطها ببعضها البعض وهي :

- مناقشة تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك عن عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018.
- تلاوة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017.
- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها.

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على ضم البنود 4,3,2 ومناقشتها دفعة واحدة لارتباطها ببعضها البعض.

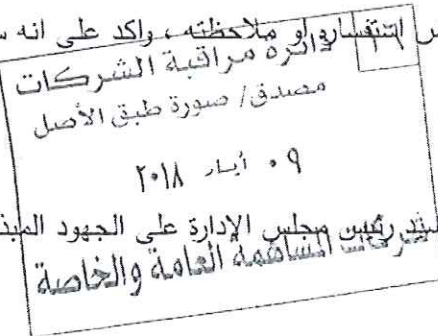
اشار السيد رئيس مجلس الادارة السيد سعد المعشر ان عملية تدقيق البيانات المالية للبنك للعام 2017 قد قام بتنفيذها السادة ديلويت اند توش (الشرق الاوسط) - الاردن والسادة ارنست ويونغ / الاردن بشكل مشترك وذلك التزاماً بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الاردني، وطلب السيد سعد المعشر من ممثلي مدققي حسابات البنك تلاوة تقرير تدقيق حسابات البنك عن 2017:

حيث تلى السيد أحمد شتيوي/ ممثل شركة ديلويت اند توش تقرير مدققي حسابات البنك عن 2017 حيث اشار لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الاهلي الاردني وشركاته التابعة 'البنك' والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الاول 2017 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ابضاحية اخرى ، في رايانا ، ان البيانات المالية الموحدة المرفقة في التقرير السنوي تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الاول 2017 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية . وبعد بيان رأي شركة التدقيق اوصى ممثل شركة التدقيق السيد احمد شتيوي للهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية. شكر السيد رئيس المجلس / رئيس الجلسة السيد أحمد شتيوي.

وبعد الانتهاء من تلاوة التقرير فتح السيد رئيس مجلس الادارة/ رئيس الجلسة باب النقاش والاستفسارات من قبل المساهمين حول البنود المذكورة اعلاه ، وطلب من المساهمين الكرام اذا كانت هناك اي رغبة لأي مساهم للاستفسار و/أو التوضيح ضرورة التعريف بداية بالاسم وعرض استفسارهم او ملاحظتهم ، واكد على انه سيتم تجميع كل هذه الاسئلة والاستفسارات والاجابة عليها دفعه واحدة.

الدكتور عبد الله المالكي :

- شكر د . عبد الله المالكي السيد رئيس مجلس الادارة على الجهود المبذولة من قبل مجلس الادارة والادارة التنفيذية



وأشار الى ان البنك حاليا في مرحلة انطلاقه جديدة تعيد الامجاد التاريخية للبنك وعبر عن تفاؤله بمستقبل مشرق على الرغم ان البيانات والارقام لا تؤيد ذلك ، حيث ان نسبة توزيع الارباح منخفضة (5% نقدا) ولكن بعد ما تم استعراضه فانه سيكون باذن الله على موعد مع تطلعاته المستقبلية نحو مستقبل افضل في العام القادم .

السيد سمير قطامي :

- أكد على ان البنك الاهلي الاردني من اقدم واعرق البنوك في الاردن واستفسر عن المواضيع التالية :
- السعر السوقي لسهم البنك الاهلي الاردني منخفض مقارنة مع البنوك الاخرى .
- ارتفاع اجمالي الرواتب والمزايا والمكافآت لأعضاء مجلس الادارة الشهرية والربعية والسنوية ، حيث اشار الى انها قد وصلت الى حوالي (3) مليون دينار واستفسر عن دورية هذه المكافآت.
- استفسر عن ارتفاع الرواتب والبدلات التي تصرف لكل من مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع ومدير الشركات الصغرى والمتوسطة.
- أثار استغرابه من وجود خبير اجنبي (السيد جوالانت فاساني/مدير تقنية الاعمال) من ضمن كادر الادارة التنفيذية العليا للبنك وهل وجود السيد جوالانت مبرر لعدم وجود كفاءات محلية لشغل منصبه.
- من ناحية اخرى استفسر اذ ما كان هناك علاقة بين البنك الاهلي الاردني وبنك بيبيلوس .
- استفسر عن القرض الاوروبي الممنوح للبنك من البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وما يترتب على البنك الاهلي الاردني من فوائد وتكاليف.
- استفسر عن العلاقة ما بين انخفاض قيمة الديون المتعثرة وارتفاع نسبة التغطية للتسهيلات مقارنة مع العام السابق.

السيد سامر الطيب :

- استفسر السيد سامر الطيب عن التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية بحوالي 22 مليون دينار وعن الجدولة التي تمت لهذه التسهيلات فيما اذا تمت هذه الجدولة بحسب الأصول ، وفيما اذا كانت هذه التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية تمثل جزء من التسهيلات غير العاملة والتي بلغت حوالي 142 مليون دينار .

٠٩ أيار ٢٠١٨

السيد توفيق مشعل :

- استفسر السيد توفيق عن الارباح التي تم تحقيقها خلال الربع الاول من عام 2018 واذا ما كان هناك ارتفاع في هذه الارباح مقارنة مع ما كانت عليه في عام 2017 وهل هي افضل .

اجاب السيد رئيس مجلس الادارة / سعد المعشر بما يلي:

- فيما يتعلق بسعر سهم البنك الاهلي اشار السيد سعد المعشر الى ان سعر السهم يخضع لعوامل السوق وليس لإدارة

البنك أو مجلس الإدارة أي دور في تحديده .

- أكد السيد سعد المعشر على قيام البنك بتأسيس وحدة خاصة بإدارة علاقات المساهمين وتم تعزيزها بكادر مؤهل من الموظفين، وعقد وحضور ورشات العمل ، وذلك لجذب عدد من المستثمرين وأن أي مساهم في البنك لديه إمكانية على التواصل مع هذه الوحدة عن طريق الموقع الإلكتروني .
- أما فيما يتعلق بارتفاع إجمالي المزايا والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة أكد السيد سعد المعشر بأن مجموع هذه المكافآت والبدلات أقل بكثير مما تم الإشارة إليه من قبل المساهم الكريم ومفصح عنها في التقرير السنوي ضمن بند خاص / المزايا والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، علماً بأنه تم تكليف السادة ديلويت اند توش سابقاً في بداية العام 2015 لإعداد دراسة بخصوص الموضوع على المستوى المحلي والدولي، ويتم منحها بما يتناسب مع المهام والمسؤوليات وأن هذا المبلغ ضمن الحدود الموجودة في القطاع المصرفي .
- أكد السيد سعد أن بنك بيلوس يملك ما نسبته 10% من رأس مال البنك الأهلي الأردني ولديه ممثل في مجلس الإدارة.
- فيما يتعلق بالاستفسار عن تعيين السيد جوالانت والذي يشغل حالياً مدير تقنية الأعمال، أشار السيد سعد المعشر إلى أن البنك الأهلي الأردني قد قام بإطلاق نظام بنكي جديد (T24) يعتبر من أفضل الأنظمة البنكية المطبقة على مستوى العالم وكان لا بد من الاستعانة بخبرات وكفاءات عالية لمواكبة هذا التطور، حيث أن التعامل مع هذا النظام يحتاج لخبرات تقنية عالية والسيد جوالانت يعتبر من الاسماء والخبرات الهامة في هذا المجال .
- علماً بأننا نفضل دائماً تعيين الكفاءات المحلية ولكن في حال تعذر ذلك فإن البنك يلجأ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأحال رئيس الجلسة إلى نائب الرئيس التنفيذي / الدكتور أحمد الحسين الإجابة على باقي الاستفسارات

إجاب د. أحمد الحسين / نائب الرئيس التنفيذي :

- فيما يتعلق بالاستفسار عن ارتفاع الرواتب والبدلات التي تصرف لكل من مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع ومدير الشركات الصغرى و المتوسطة ، أشار الدكتور أحمد إلى أن السادة مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع ومدير الشركات الصغرى و المتوسطة يتمتعون بخبرات كبيرة ويبدلون جهود كبيرة لتحقيق ربحية البنك والمحافظة على جودة التسهيلات الائتمانية واستقطاب أفضل العملاء وعليه فإن هذا الجهد لا بد من تقديره و رواتبهم والمزايا الممنوحة لهم هي ضمن مستوى الرواتب والمزايا في البنوك الأخرى.

- فيما يتعلق بالتسهيلات غير العاملة أشار الدكتور أحمد إلى أن البنك استطاع أن يحسن جودة المحافظة الائتمانية من خلال تخفيض نسبة الديون غير العاملة من 11.3% لتصبح 7.4% مع نهاية عام 2017 كما قام البنك برفع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة من 50% منذ عامين لتصبح 78% مع نهاية عام 2018

٩٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

2017 باستثناء تغطية الضمانات الأخرى والمقبولة حسب تعليمات البنك المركزي الاردني، حيث أن نسبة تغطية

الضمانات والمخصصات تصل الى نسبة 154% كما في نهاية عام 2017.

- اما فيما يتعلق بالقرض الممنوح للبنك الاهلي من البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية فأشار الى ان الاتفاقية قد تم توقيعها سابقاً وتتضمن بند تقديم مساعدات فنية ، علماً بان سعر الفائدة على مبلغ القرض بالدولار الامريكي ثابت بنسبة 5% طوال عمر القرض ويقوم البنك بإعادة اقراضه بالدينار لعملاء الشركات المتوسطة والصغرى وتحقيق هامش جيد يصل الى نسبة 5% .

- اما قرض السلطة الوطنية الفلسطينية والبالغ حوالي 22 مليون دينار اردني اشار نائب الرئيس التنفيذي الى ان هذا القرض عامل وليس قرض متعثر وتمت جدولته بموجب موافقه سلطة النقد الفلسطينية وان البنك يسعى لزياده التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية .

- اما فيما يتعلق بالارباح التي تم تحقيقها خلال الربع الاول من عام 2018 والتي تم الاشارة اليها في عرض السيد رئيس المجلس هي ارباح ممتازة وان الارباح مع نهاية العام الحالي سوف تكون افضل من الارباح التي تم تحقيقها خلال العام 2017 .

حيث سأل مندوب عطفة مراقب عام الشركات الهيئة العامة وبعد الانتهاء من الرد على كافة الاستفسارات فيما اذا وافقت الهيئة العامة على البنود 2،3،4، حيث أقرت الهيئة العامة في اجتماعها العادي السنوي وبالإجماع الموافقة على تقرير مجلس الادارة المتعلق بأعمال البنك عن عام 2017 والخطة المستقبلية لعام 2018 و تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017، وإقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها.

البند الخامس : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة 5% نقداً، 5% أسهم مجانية وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة وذلك كماهم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية . ٠٩ أيار ٢٠١٨

حيث أقرت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة 5% نقداً 5% أسهم مجانية وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة وذلك كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية ، وعلى ان يتم عرض موضوع الرسملة على الهيئة العامة غير العادية لإقرارها وحسب الاصول.

البند السادس : تلاوة تقرير موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

طلب السيد رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة من الدكتور ميشيل نعمان / امين سر المجلس / كاتب الجلسة تلاوة التقرير حيث اشار الدكتور ميشيل نعمان / امين سر المجلس / كاتب الجلسة الى انه قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان من بين اعضائه حدد اهدافها وفوضها بصلاحيات وفق مواثيق خاصة وكل لجنة على حدى وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني 2016/63 تاريخ 2016/9/1 والى نظرة البنك الخاصة بممارسات الحاكمية المؤسسية تم تشكيل اللجان التالية:

- لجنة الحاكمية المؤسسية .
- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيح والمكافآت .
- لجنة ادارة المخاطر والامثال .
- لجنة تسهيلات المجلس .
- لجنة الاستراتيجية وحاكمية تكنولوجيا المعلومات .

ثم استعرض عدد اجتماعات كل لجنة واهم قرارات وتوصيات هذه اللجان المرفوعة لمجلس الادارة خلال العام 2017.

ثم انتقل رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة الى :

البند السابع ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 وفقاً لأحكام القانون. حيث وافقت الهيئة العامة بالاجماع على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31 وفقاً لأحكام القانون.

البند الثامن : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2018 للارنست ويونغ وقبرص وتحديد بدل أتعابهم.

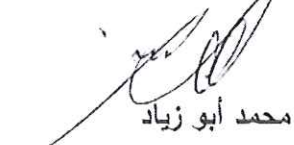
اشار السيد سعد المعشر الى انه واستناداً الى تعليمات البنك المركزي الاردني بشأن التدقيق الخارجي للبنوك رقم (2017/69) والى توصية مجلس ادارة البنك الاهلي الاردني والمستندة الى توصية لجنة التدقيق والتي تتضمن التوصية للهيئة العامة بترشيح مدققي الحسابات السادة ارنست ويونغ لتدقيق حسابات البنك والشركات التابعة، حيث وافقت الهيئة العامة بالاجماع على انتخاب السادة ارنست ويونغ لتدقيق اعمال البنك الاهلي الاردني وشركاته التابعة وتفويض مجلس الادارة بتحديد بدل أتعابهم .

البند التاسع: أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يكون هذا الاقتراح بموافقة 10% من حملة الأسهم الممثلة في الاجتماع.

حيث سأل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد فيما اذا كان هناك أمور أخرى ترغب الهيئة العامة في بحثها، ولما لم يكن هناك أمور أخرى ، تكون قد وافقت الهيئة العامة على جميع الامور المعروضة عليها.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الساعة الحادية عشر وعشر دقائق من قبل ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/04/30 .


سعد المعشر
رئيس مجلس الادارة


محمد أبو زياد


ميشيل نعمان
كاتب الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات دائرة مزاولة الشركات مصدق / صورة طبق الأصل ٠٩ أيار ٢٠١٨ شركات المساهمة العامة والخاصة	١٦
--	-----------

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة البنك الأهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة

المنعقد في فندق شيراتون عمان النبيل

في تمام الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/04/30

استنادا الى دعوة مجلس ادارة البنك الاهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة وعملاً بأحكام المواد (172 - 175) من قانون الشركات الأردني رقم 22 لعام 1997 وتعديلاته، يتشرف مجلس الادارة بدعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادي الذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/4/30 في فندق شيراتون عمان النبيل وذلك للنظر بالأمور المدرجة على جدول الأعمال التالي:

1. زيادة رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به من (183,750,000) سهم/دينار ليصبح (192,937,500) سهم/دينار وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين والتي تشكل ما نسبته 5%، وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة كماهم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية.
2. تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك لتصبح كما يلي: " يكون رأسمال الشركة المصرح به 192,937,500 دينار مقسمة الى 192,937,500 سهما قيمة كل سهم منها دينار أردني واحد ورأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع 192,937,500 دينار".
3. الغاء المادة (51) من النظام الداخلي للبنك والتي تنص على " يجوز تعيين رئيس مجلس الإدارة او أي عضو من أعضائه مديراً عاماً للشركة او مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات المجلس على ان لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت"، وذلك التزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
4. تفويض رئيس مجلس الادارة باستكمال الاجراءات اللازمة لذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة.

الاجراءات :

- أ. عملاً بأحكام المادتين (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم (م ش 5456/1/6/1) تاريخ 2018/04/26 وذلك بناءً على دعوة مجلس الادارة ، كما حضر كل من السيد احمد شتيوي / ممثل السادة ديلويت اند توش (الشرق الاوسط - الاردن) ، والسيد اسامة شخاترة ممثل ارنست ويونغ / الاردن - مدققي الحسابات الخارجيين.

اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 2018/4/30

ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة الى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة ، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبيناً فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة و/أو وكالة موقعة من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومختومة بختم الشركة .

ج. ترأس الاجتماع السيد سعد نبيل المعشر / رئيس مجلس الادارة وحضر الاجتماع (11) عضواً من اصل (13) عضواً من اعضاء مجلس الادارة وكما يلي:

- معالي الدكتور أمية صلاح طوقان .
- السيد نديم يوسف المعشر .
- السيد عماد يوسف المعشر / ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة.
- السيد رفيق صالح المعشر / ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه.
- معالي واصف عازر / ممثل شركة مركز المستثمر الاردني.
- السيد آلان ونا / ممثل بيبيلوس بنك .
- السيدة أريج عبيدات / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
- السيد محمود ملحس .
- السيدة ابتسام الايوبي .
- الدكتور طارق حموري .

واعتذر عن حضور الاجتماع كل من العضوين السيد علاء الدين سامي / ممثل شركة ZI&IME ، والسيد طارق الجلاد. وحضر الاجتماع كل من الرئيس التنفيذي/ المدير العام، ونائب الرئيس التنفيذي / المدير العام ،ومدير الادارة المالية . شكر السيد رئيس مجلس الادارة/ رئيس الجلسة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ، وقال ارحب بالسادة الحضور والسيد محمد ابو زياد / مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ، كما أرحب بالسيد عبدالله محمود سعيد مندوب البنك المركزي الاردني وبالسيد أحمد شتيوي / ممثل السادة ديلويت اند توش ، والسيد أحمد شخاترة / ممثل السادة ارنست ويونغ "المدققين الخارجيين" .

طلب السيد رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد إعلان النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة غير العادي .

قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات " يسعدني ويشرفني أن احضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي للبنك الاهلي الاردني .

وأعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ (74) مساهم من اصل (7340) مساهم يملكون (95,449,170) سهم بالاصالة و (45,215,757) سهم بالوكالة (وباجمالي (140,664,927) سهم) وتشكل ما نسبته 76.55% من راس مال البنك والبالغ (183,750,000) فقط "مائة وثلاثة وثمانون مليون وسبعمائة وخمسون الف سهم"، كما حضر الاجتماع احد عشر عضواً من اعضاء مجلس الادارة من أصل ثلاثة عشر عضواً، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة غير العادي متحققاً وفقاً لأحكام قانون الشركات ، كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين السادة ديلويت اند توش و ارنست ويونغ .

علماً بأن البنك قد اعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الاعلام المختلفة المطلوبة، حيث أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والغد ولأكثر من مرة .

- الاذاعة .

- الموقع الالكتروني للبنك الاهلي الاردني .

هذا وقد تم ارسال الدعوات للمساهمين بالبريد العادي أو باليد مقابل التوقيع بالاستلام .

كما اكد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات انه وبذلك يكون البنك الاهلي الاردني قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (140) و(145) و(172-175) ، كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات وهيئة الاوراق المالية ومدققي الحسابات الخارجيين خلال المدة القانونية عملاً بأحكام المادة (182) من قانون الشركات الاردني .

وبناءً على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة غير العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات وتمنى للبنك الاهلي الاردني دوام التوفيق والنجاح في خدمة اقتصادنا وارادنا الحبيب وملكنا العزيز .

شكر السيد رئيس مجلس الادارة/ رئيس الجلسة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات .

واضاف استناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الدكتور ميشيل نعمان /أمين سر المجلس كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلاً من :

- الدكتور عبدالله المالكي .

- السيد هاني فراج .

مراقبين لفرز الاصوات .

ثم طلب السيد مندوب مراقب عام الشركات البدء في بحث الامور المدرجة على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي وفقاً لتسلسل ورودها:

البند الاول : زيادة رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به من (183,750,000) سهم/دينار ليصبح (192,937,500) سهم/دينار وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين والتي تشكل ما نسبته 5%، وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة كماهم في نهاية اليوم الخامس عشر من موافقة هيئة الأوراق المالية.

حيث اقرت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به من (183,750,000) سهم/دينار ليصبح (192,937,500) سهم/دينار وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين والتي تشكل ما نسبته 5%، وذلك من الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري وكل بنسبة مساهمته برأسمال الشركة وتفويض رئيس مجلس الادارة لاستكمال الاجراءات والمتطلبات اللازمة لتنفيذ ذلك.

البند الثاني : تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك لتصبح كما يلي: " يكون رأسمال الشركة المصرح به 192,937,500 دينار مقسمة الى 192,937,500 سهماً قيمة كل سهم منها دينار أردني واحد ورأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع 192,937,500 دينار".

حيث أقرت الهيئة العامة بالاجماع على تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والنظام الداخلي لشركة البنك الاهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة لتصبح كما يلي :
يكون رأس المال الشركة المصرح به 192,937,500 دينار مقسمة الى 192,937,500 سهماً قيمة كل سهم دينار اردني واحد ورأس المال الشركة المكتتب به والمدفوع 192,937,500 دينار (فقط مائة واثنين وتسعون مليوناً وتسعمائة وسبع وثلاثون ألفاً وخمسة مائة دينار/سهم) لا غير.

البند الثالث: الغاء المادة (51) من النظام الداخلي للبنك والتي تنص على " يجوز تعيين رئيس مجلس الإدارة او أي عضو من أعضائه مديراً عاماً للشركة او مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات المجلس على ان لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت"، وذلك التزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

حيث أقرت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على الغاء المادة (51) من النظام الداخلي للبنك .

البند الرابع : تفويض رئيس مجلس الادارة باستكمال الاجراءات اللازمة لذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة.
حيث أقرت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على تفويض رئيس مجلس الادارة باستكمال الاجراءات اللازمة لذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وُرفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/04/30 .


سعد المعشر
رئيس مجلس الادارة


محمد أبو زياد
مندوب مراقب عام الشركات


ميشيل نعمان
كاتب الجلسة